



اختراق عقول تركي للناطقين بالروسية

18ص

السعوديون ينتقلون من الرفاهية إلى التقشف

7ص



إخوان اليمن يلوحون بورقة أنقرة - الدوحة لإفشال اتفاق الرياض

3ص



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الأربعاء 2020/05/27

04 شوال 1441

السنة 42 العدد 11713

Wednesday 27/05/2020

42nd Year, Issue 11713



الحكومة العراقية تتنفس الصعداء مؤقتا بعد تأمين رواتب شهر واحد

بغداد - منحت أسواق النفط يوم الثلاثاء رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي أملا في إمكانية اجتياز الأزمة المالية التي تهدد بلاده، بعدما ورث خزنة شبه خالية من حكومة سلفه عادل عبدالمهدي.

وأقر وزير التخطيط العراقي خالد بتال بأن الحكومة الجديدة تسلمت خزنة تحتوي "بعض الخردة"، وهو التعبير الدارج في البلاد لوصف المبالغ المالية الضئيلة.

وتحتاج الحكومة العراقية قرابة أربعة مليارات دولار شهريا لتمويل رواتب ملايين الموظفين والمقاعدين والإعانات الاجتماعية، وهي مبالغ واجبة الدفع.

وكشفت مصادر عراقية مطلعة لـ"العرب" أن "عائدات العراق من بيع النفط بين بداية مارس الماضي وأواخر مايو الجاري، ستصل إلى نحو 5 مليارات دولار في أفضل الأحوال، فيما حاجة الرواتب الفعلية هي قرابة 12 مليار دولار، ما يضع الحكومة في مواجهة عجز مدمر".

وقالت المصادر إن "رئيس الوزراء تلقى وعدا عربية ودولية مشجعة جدا بشأن تقديم الدعم المالي الكافي للعراق بهدف اجتياز هذه الأزمة الاقتصادية".

وتنفس المستفيدون من الرواتب والإعانات الحكومية الصعداء عندما أعلنت الحكومة أنها ستدفع رواتب شهر مايو الجاري كاملة دون استقطاع.

لكن استخدام الحكومة مصطلح "الاستقطاع" للحديث عن الرواتب في شهر مايو حرك تهنات على نطاق واسع بشأن استقطاعات قادمة لا محالة في الشهور القادمة.

ويجتمد العراق على النفط في تمويل نحو 98 في المئة من موازنة الإنفاق السنوية، وبسبب هبوط أسعار النفط عالميا، خسرت البلاد نحو ثلثي عوائدها الشهرية، ولم تتوقف ماسي العراق عند هذا الحد، إذ أسهم اتفاق "أوبك+" في تعميمها، بعدما ألزمه بالتخلي عن نحو ربع صادراته لمواجهة تخمة المعروض في الأسواق.

ومع الركود الهائل بسبب تقشي وباء كورونا بات العراق يواجه صعوبة في إيجاد مستثمرين للنفط، ما ضيق الخناق على حكومة الكاظمي، وسط مخاوف شعبية من الفشل في توفير الرواتب التي تعد المحرك الأساسي لاقتصاديات البلاد الداخلية، في ظل الشلل المزمن الذي يتعرض له القطاع الخاص.

لكن العراق لا يحتاج الأموال كي يدفع رواتب موظفيه فقط، بل هناك

أجور استخراج النفط للشركات الأجنبية وخدمة الدين الداخلي والخارجي ودعم قطاعات عديدة كالصحة والتعليم والنقل وغيرها، فضلا عن الخدمات العامة.

وفي حال إضافة المبالغ المخصصة للموازنات الاستثمارية والتنموية فإن المبلغ الذي يحتاجه العراق لتغطية جميع أوجه الإنفاق التشغيلي والاستثماري والتنموي سيكون نحو 10 أو 12 مليار دولار، وهي مبالغ سبق أن أدرجت بل وانفقت في موازنات سابقة خلال عهد رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي عندما كانت أسعار النفط مرتفعة جدا.

ويوم الثلاثاء تلقى الكاظمي أنباء مبشرة بشأن أسواق النفط، إذ سجل مزيج برنت زيادة ملحوظة وسط توقعات بأن تواصل الأسواق العالمية تعافيا التدريجي بالتزامن مع الزيادة المتوقعة في الطلب بسبب تخفيف إجراءات الإغلاق في العديد من البلدان.

وسبق للمخططين في وزارة المالية العراقية أن وضعوا حاجزا افتراضيا أمنا لسعر البرميل الواحد في السوق العالمية، وهو 56 دولارا لتبني عليه موازنة الإنفاق.



خالد بتال
حكومة الكاظمي الجديدة تسلمت خزنة تحتوي "بعض الخردة"

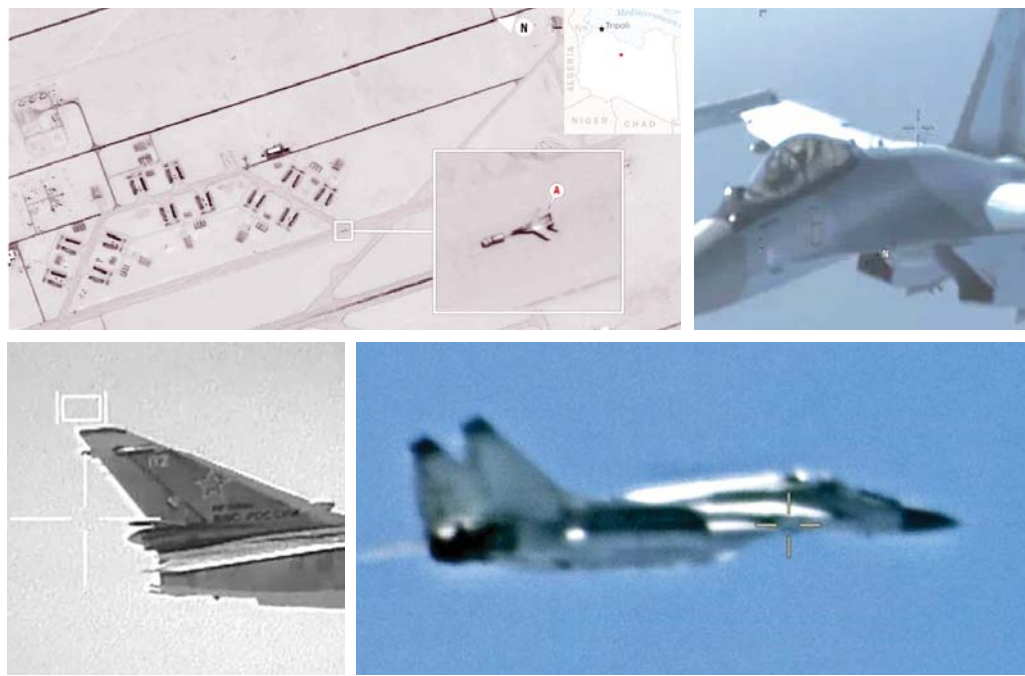
لكن خبراء الاقتصاد يرون أن بيع العراق البرميل الواحد من النفط حاليا بسعر يدور في فلك 40 دولارا سيؤثر احتياجات الإنفاق الضرورية وسط توقعات بان هذا السعر قد يكون في متناول المنتجين في غضون أسابيع من الآن.

وشكل الإعلان السريع عن توفير رواتب الموظفين خلال شهر مايو، كاملة وبدون استقطاع، بالتزامن مع زيارة قام بها وزير المالية العراقي علي علاوي إلى السعودية، بصفته مبعوثا من الكاظمي، مؤشرا على ما يمكن أن تقوم به الحكومة الجديدة من خطوات حاسمة، وسط قلق كبير في أوساط الأحزاب والجماعات والمليشيات العراقية الموالية لإيران.

وتخشى هذه الجماعات أن يؤدي نجاح الكاظمي في إنقاذ وضع البلاد المالي إلى تحويله لبطل شعبي، بعد حكومة عادل عبدالمهدي المتهمه باهدار 20 مليار دولار خلال الشهور الأربعة الأخيرة من عمرها، ما تسبب في خواء خزنة البلاد.

قلق أميركي من تكرار السيناريو السوري في ليبيا

واشنطن تحاول منع استحواذ روسيا وتركيا على الملف الليبي



طائرات روسية في أجواء ليبيا ومطار الجفرة (المصدر أفريكوم)

منطقة وسط ليبيا، وهي المنطقة التي تحظى باهتمام أميركي حيث شاركت أفريكوم في 2016 بضربات جوية خلال الحرب التي خاضتها ميليشيات موالية لحكومة الوفاق على تنظيم داعش في سرت.

وقال المحلل السياسي الليبي محمد الجراح إن الأميركيين يحاولون منع الاستحواذ التركي الروسي على الملف الليبي لما في ذلك من خطورة على أمنهم القومي.

وأضاف أن "العرب يدرك أنه إذا فشلت الجهود الدبلوماسية الأميركية الحالية، وهذا أمر متوقع، فإننا سنتجه إلى تصعيد عسكري، ومن ثم تهدئة تقودها روسيا وتركيا، تكون فيها الجزائر في صف الأتراك ومصر في صف الروس، عملية سياسية مشابهة لعملية أستانة في سوريا".

وتقود الولايات المتحدة منذ بدء معركة السيطرة على طرابلس جهودا لوقف القتال والعودة إلى العملية السياسية، لكن صممتا على التدخل التركي العلني رغم تدفق المتطرفين ضمن المرتزة السوريين، بعكس تايدا ضمنيا في سياق سياسة تسيير الأمور من الخلف.

وينفي الجيش الليبي الاتهامات بوجود عناصر فاغنر في صفوفه، لكن أوساطا سياسية لا تستبعد وجود خبراء روس عددهم محدود يساهمون في تسيير المعارك سواء جنوب طرابلس أو في ترهونة، ويبدو أنه فعلا جرى نقلهم إلى مناطق وسط ليبيا لتعزيز الوجود الروسي هناك، وهو ما يفسر إعلان حكومة طرابلس عن إيقاف استهداف "البلات المنسحبة من مناطق ترهونة - بني وليد - نسمه إلى الجنوب، مع استمرار المراقبة الجوية واستهداف أي رتل متجه شمالا".

وتوزيع الثروات بين مكونات الشعب الليبي، حيث يستحوذ تحالف مصراتة والإسلاميين على كامل الثروة، لكن التدخل التركي الأخير والزج بامكانيات عسكرية وتقنية استثنائية رفعنا من مستويات الصراع الإقليمي والدولي، ويبدو أنهما سيجعلان تحويلها من حرب بالوكالة إلى مواجهة بين أطراف عالمية كبرى.

وتعكس التطورات الميدانية الأخيرة صحة ما يتواتر من أنباء منذ شهر يناير الماضي بشأن اتفاق روسي تركي على تقاسم النفوذ في ليبيا، حيث تكون المنطقة الغربية والجنوب من حصص الأتراك في حين تكون برقة والمنطقة الوسطى (سرت والمواشي النفطية) من حصص الروس.

وبالإضافة إلى انسحاب الجيش من مواقع مهمة غرب ليبيا، وخاصة قاعدة الوطية، وخسارة سيطرته على مدن الشريط الساحلي، تحدثت تقارير إعلامية استنادا إلى تصريحات لعميد بلدية مدينة بني وليد سالم نوير القرب من الإسلاميين عن انسحاب مقاتلين تابعين لمجموعة فاغنر من محاور القتال في جنوب طرابلس إلى منطقة الجفرة عن طريق مطار المدينة.

وتوزيع الثروات بين مكونات الشعب الليبي، حيث يستحوذ تحالف مصراتة والإسلاميين على كامل الثروة، لكن التدخل التركي الأخير والزج بامكانيات عسكرية وتقنية استثنائية رفعنا من مستويات الصراع الإقليمي والدولي، ويبدو أنهما سيجعلان تحويلها من حرب بالوكالة إلى مواجهة بين أطراف عالمية كبرى.

وتعكس التطورات الميدانية الأخيرة صحة ما يتواتر من أنباء منذ شهر يناير الماضي بشأن اتفاق روسي تركي على تقاسم النفوذ في ليبيا، حيث تكون المنطقة الغربية والجنوب من حصص الأتراك في حين تكون برقة والمنطقة الوسطى (سرت والمواشي النفطية) من حصص الروس.

وبالإضافة إلى انسحاب الجيش من مواقع مهمة غرب ليبيا، وخاصة قاعدة الوطية، وخسارة سيطرته على مدن الشريط الساحلي، تحدثت تقارير إعلامية استنادا إلى تصريحات لعميد بلدية مدينة بني وليد سالم نوير القرب من الإسلاميين عن انسحاب مقاتلين تابعين لمجموعة فاغنر من محاور القتال في جنوب طرابلس إلى منطقة الجفرة عن طريق مطار المدينة.

طرابلس - عبرت تصريحات أميركية متصاعدة عن قلق غربي حقيقي من تكرار سيناريوهات أوكرانيا وسوريا في ليبيا، وأن الروس عازمون على عدم تضييع الفرصة الإستراتيجية في التواجد على التخوم الجنوبية لأوروبا.

وتقل بيان للقيادة العسكرية الأميركية في أفريقيا "أفريكوم" عن الجنرال في الجيش الأميركي ستيفن تاوونسن، قائد القيادة الأميركية الأفريقية، قوله "من الواضح أن روسيا تحاول قلب الموازين لصالحها في ليبيا مثلما رأيتها تفعل في سوريا".

وبدوره، قال الجنرال في سلاح الجو الأميركي جيف هاريجيان، قائد القوات الجوية الأميركية في القوات الجوية الأوروبية، "إذا استولت روسيا على قاعدة على الساحل الليبي، فإن الخطوة المنطقية التالية هي نشر قدرات دائمة بعيدة المدى لمنع الوصول إلى أفريقيا".

وأضاف "إذا جاء ذلك اليوم فسخلق مضارف أمنية حقيقية للغاية على الجناح الجنوبي لأوروبا، وستؤدي إجراءات روسيا المزعزعة للاستقرار في ليبيا إلى تفاقم عدم الاستقرار الإقليمي الذي سيفاقم أزمة الهجرة التي ستؤثر على أوروبا".

ويظن البعض إلى تركيز التصريحات الأميركية على أمن أوروبا وإثارة قضية المهاجرين على أنه رسائل لحث حلف شمال الأطلسي "ناتو" على التدخل.

ورغم أن الحرب الأهلية الليبية تبدو كأنها حرب بين فصائل متناحرة على اقتسام الموارد الكبيرة لليبي، إلا أن البعد الدولي كان دائما حاضرا منذ أن قرر الناتو التدخل والمساعدة على إسقاط حكم الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي سنة 2011.

وكانت دول خليجية وأوروبية، بالإضافة إلى تركيا ومصر، قد تدخلت بمستويات مختلفة منذ اندلاع الصراع بشكله الأخير عام 2014 على خلفية انعدام العدالة في



ستيفن تاوونسن
روسيا تحاول قلب الموازين لصالحها في ليبيا

السلطات الجزائرية تقصص أجنحة التيار المحافظ المتحالف معها

استهداف جدارية فنية يميظ اللثام عن صراع أيديولوجي عميق في الجزائر

المذكور، على غرار الإعلامي والناشط نورالدين ختال، الذي وجه في تسجيل له تهم الخيانة والانتقال للرئيس تبون، بعد تضمن مسودة الدستور المعروضة للنقاش مقترح "جعل بند المكون الأمازيغي في الهوية الوطنية بنذا غير قابل للمراجعة أو التعديل".

ويبدو أن التيار المعادي للبعد الأمازيغي في الهوية الجزائرية، الذي تدعم بشكل واضح منذ انفراد القائد الراحل لأركان الجيش الجنرال أحمد قايد صالح، بالقرار السياسي في البلاد خلال حقبة الفراغ المؤسسي، لم يعد مطمئنا لمسار التطورات الأخيرة، ورسائل الغزل التي يطلقها إلى الأمازيغ

الرئيس تبون من حين لآخر، على غرار المقترح الدستوري وقانون تجريم خطاب الكراهية، وأخيرا توقيف الشاب فيصل قفاز.

واعادت حادثة طمس الجدارية الفنية في العاصمة إلى الأذهان سيناريو التخريب الذي تعرض له تماثال "عين الفؤارة" بمدينة سطيف في 2017.

وابانت تسجيلات متداولة على شبكات التواصل الاجتماعي، عن إمكانية انزلاق اجتماعي بسبب التهديدات والتطرف الذي ظهر في خطاب ناشطين مناهضين للمكون الأمازيغي، استغلوا قرار توقيف الشاب فيصل قفاز، لإعادة مفردات خطيرة

العميل لفرنسا، ولذلك يتم تجنيد الإعلام لإدانة فعل الطمس، الذي عبر عن غيرته أبناء الجزائر على الثوابت الدينية والحضارية لبلادهم وشعبهم".

ونسب نشطاء آخرون خلفية قرار التوقيف إلى ما أسموه بـ "تغلغل التيار الديمقراطي العلماني في مفاصل الدولة، وتأثيره في القرار السياسي، وإلى الدولة العميقة التي ما زالت جيوبها فاعلة، رغم الإطاحة برؤوسها من طرف السلطة الجديدة"، في إشارة إلى منظومة جهاز الاستخبارات والموازين النظام بوتفليقة.

وبدات بوادر القطيعة بين السلطة وزرعاها الشعبي والدعائي، غداة موجة غضب اعترت نشطاء بارزين في التيار

واسعة مع الشباب فيصل قفاز، الذي أوقفته مصالح الأمن في العاصمة الجزائرية، غداة قيامه رفقة شبان آخرين بطمس جدارية فنية في ضاحية القصبة العريقة بالعاصمة الجزائرية، على خلفية ما اعتبره هؤلاء "دعاية للأفكار الماسونية".

ورغم أنه تم إطلاق سراح الشاب الثلاثاء، إلا أن الجدل بشأن اعتقاله وموقف السلطات ما زال مستمرا، فهل ستحمي أنصارها، أم ستقف ضد أنشطتهم؟

وذكرت صفحة "درع قوات الجزائر"، على شبكة فيسبوك، أن "ما قام به فيصل قفاز، أزجع التيار الفرقتوني

الجزائر - شرعت السلطات الجزائرية في الحد من سيطرة التيار المحافظ المحسوب عليها، والذي استخدمته في شيطنة الحراك الشعبي وتصويره على أنه حركة متطرفة تتعارض مع الدين، كما استخدمه الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة والمحيطون به في مواجهة خصومهم، في الوقت الذي يتحرك فيه التيار الفرقتوني لمواجهة صعود التيار المحافظ ومحاولته استهداف مكاسب الأمازيغ.

وأطلق ناشطون على شبكات التواصل الاجتماعي حملة تضامن

العميل لفرنسا، ولذلك يتم تجنيد الإعلام لإدانة فعل الطمس، الذي عبر عن غيرته أبناء الجزائر على الثوابت الدينية والحضارية لبلادهم وشعبهم".

ونسب نشطاء آخرون خلفية قرار التوقيف إلى ما أسموه بـ "تغلغل التيار الديمقراطي العلماني في مفاصل الدولة، وتأثيره في القرار السياسي، وإلى الدولة العميقة التي ما زالت جيوبها فاعلة، رغم الإطاحة برؤوسها من طرف السلطة الجديدة"، في إشارة إلى منظومة جهاز الاستخبارات والموازين النظام بوتفليقة.

وبدات بوادر القطيعة بين السلطة وزرعاها الشعبي والدعائي، غداة موجة غضب اعترت نشطاء بارزين في التيار